

انتهاكات حقوق الإنسان أثناء التظاهر ، الاستخدام المفرط للقوة ، حقوق المرأة
تقرير للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خلال
دورته ١٣٤ (٢٨ فبراير - ٢٨ مارس ٢٠٢٢) مقدم من منظمة ساوة لحقوق الإنسان

منظمة ساوة لحقوق الانسان

العراق - المثنى

Hu_samawa@yahoo.com

حيدر العوادي

٠٠٩٦٤٧٨٠١٠٥٦٧٥٢

مقدمة :

تعمل منظمة ساوة لحقوق الانسان على متابعة تنفيذ التوصيات ، والمساهمة في تنفيذ بعضها ، ولها شراكات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وتسعى الى تحسين واقع حقوق الانسان من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات وكتابة التقارير الوطنية والدولية ، وتعمل على تعزيز مسؤولية الدولة اتجاه تطبيق التزاماتها مع الامم المتحدة ، ورغم انضمام العراق الى ٨ من اتفاقيات حقوق الانسان ، ورغم موافقة ورغبة الحكومة تنفيذ التوصيات ، الا ان الاستجابة ما زالت ضعيفة ، ومتأخرة ، خاصة في سيادة القانون ، والتعذيب ، وحرية التعبير والعنف او التمييز ضد المرأة ، وقد اعلنت الحكومة العراقية في ايار ٢٠٢١ اطلاقها للخطة الوطنية لحقوق الانسان (٢٠٢١-٢٠٢٥) ، والتي نأمل تنفيذها فعليا بما يتلائم واولويات حقوق الانسان.

يتضمن تقرير الظل على ما تم رسده وتوثيقه من انتهاكات وتحديات واولويات تتعلق بمواضيع (حرية التعبير والتجمع ، حظر التعذيب وسوء المعاملة؛ ، وسيادة القانون ، والتمييز بالحماية ، وحقوق الاقليات من ذوي البشرة السمراء ، والعنف والتمييز ضد المرأة) .

حرية التجمع والتظاهر السلمي :

لم تكن مظاهرات تشرين الاول ٢٠١٩ هي الاولى في العراق ، والتي تعبر عن سوء ادارة الدولة والتي اعلنها المحتجون ومنها الفساد ، وسوء الخدمات ، والبطالة ، وسوء ادارة الموارد المالية ، الا انها كانت الاكثر عنفا وشدة ، وفي عشر محافظات عراقية ، حيث تعرض المتظاهرون الى مختلف الانتهاكات الجسيمة ابتداء من القتل ، والخطف ، والاعتقال العشوائي مع التعذيب ، والتهديد ، ولا توجد ارقام محددة لضحايا الانتهاكات التي رافقت التظاهرات ابتداء من ١٠ تشرين الاول ٢٠١٩ ، الا ان الارقام المؤكدة تشير الى وفاة ٥٦٧ واصابة ١٨٦٠٠ باصابات مختلفة منها اعاقة دائمية ، واكثر من ٦٠ محاولة اغتيال ، وتم تسجيلها من عناصر مسلحة مجهولة الهوية .

نذكر قسما من الحالات الموثقة ، في ٦ مساء يوم ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٠ فتحت القوات الامنية النار على المتظاهرين وادت الى ٨ قتيل و٢٢ جريح ، وفي ٢٦ اذار ٢٠٢١ مقتل ٥ شباب متظاهرين واصابة العشرات في اشتباكات في الناصرية .

في ٢٧ كانون الاول ٢٠٢١ ، وفي محافظة البصرة ١٧ اب ٢٠٢٠ تعرض ٥ من الشباب في البصرة الى محاولات اغتيال ، وفي النجف مساء الاربعاء ٥ شباط ٢٠٢٠ قتل ٨ اشخاص و١٣٨ جريح مع حرق الخيم والممتلكات الخاصة للمتظاهرين ، وفي كربلاء نهار الخميس الموافق شباط ٢٠٢٠ اصابة عشرات الجرحى نتيجة الاشتباكات .

في مساء ١٠ اذار ٢٠٢٠ ، اغتيل الناشط عبد القدوس قاسم مع صديقه المحامي كرار عادل في المنطقة الصناعية المهجورة في مدينة العمارة ، وخلال الفترة ١ تشرين الاول ٢٠١٩ وحتى ٢١ اذار ٢٠٢٠ ، تم توثيق اختفاء ١٢٣ شخص ، والعتور على ٩٨ منهم ، وما يزال مصير البقية مجهول .

ويستهدف الشباب والشابات بنفس المنهجية ، منها في البصرة المسعفة جنان ماذي الشحمان في مساء يوم الثلاثاء ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ ، والتحققت بها يوم الاربعاء ٢٢ كانون الثاني متأثرة بجراح بليغة بنفس الحادث المسعفة فاطمة علي نتيجة هجوم مسلح من سيارة مجهولة مع اصابة متظاهرين اخرين .

وتؤكد مقاطع الفيديو او شهود تواصلوا مع الضحايا قبل الاغتيال ، ان عملية الاغتيال تمت بواسطة ملثمين يستخدمون اما سيارات غير مرقمة ، او دراجات نارية ، واغلبها بواسطة اسلحة كاتمة ، مما يؤشر على وجود استهداف مخطط وممنهج .

خلال فترة الانتهاكات ، كانت تعمل مفوضية حقوق الانسان العراقية ، والمنظمات الحقوقية اضافة الى بعثة يونامي وبعض المنظمات الدولية والبعثات الدولية ، باصدار التقارير والتوصيات الى الحكومة العراقية ، الا ان الاستجابة ضعيفة ، ورغم تأكيد منظمات حقوق الانسان على ضرورة الاستجابة وتوفير بيئة امنة ، وعدم الافلات من العقاب ، الا ان الحكومة لا توفر استجابة واقعية .

انتخابات مبكرة ٢٠٢١ :

كانت احدي مطالب المتظاهرين هو انتخابات مبكرة ، وبذلت الحكومة جهودها لتحقيق ذلك وفقا للقانون الجديد من البرلمان العراقي ، والذي سمح مشاركة المرشحين من عمر ٢٨ سنة ، وزيادة عدد الدوائر الانتخابية ، والترشيح الفردي ، والفوز لمن يحقق اعلى الاصوات في الدائرة الواحدة .

ومع ذلك كانت هنالك محاولات لتأجيل الانتخابات من بعض الاحزاب السياسية ، وما يلاحظ هو غياب الخبرة في الانتخابات للاحزاب الناشئة ، خاصة التي كانت تمثل المتظاهرين ، ومع ذلك تم فوز المستقلين الذين يمثلون المتظاهرين او اشخاص مستقلين لا ينتمون لاي حزب ، وبعد اجراء الانتخابات في ١٠ تشرين الاول ٢٠٢١ ، ومع وجود المراقبة الدولية والمحلية ، الا ان الاحزاب القديمة كانت لها اعتراضات مستمرة على النتائج ، رافقها تهديد ومطالب بالغاء نتائج الانتخابات مع خروج احتجاجات في بغداد وبعض المحافظات ترفض النتائج ، مع تقديم طلبات الرفض لدى المحكمة الاتحادية واعتراضات سياسية كبيرة ، الا ان المحكمة انتهت الجدل وصادقت على الانتخابات .

اقامة العدل وسيادة القانون في العراق

السجون :

شكلت ظاهرة الاكتظاظ مشكلة متكررة وقديمة ، واحيانا تتجاوز طاقتها الاستيعابية بنسب تتراوح تصل الى ٧٠-٥٠ % ، ورغم الجهود التي بذلتها وزارة العدل الا أن تنفيذ خطط إنشاء بنايات جديدة وترميم البنائيات القائمة يسير بشكل بطى جدا ، بينما تعمل وزارة العدل ما في وسعها لضمان نقل المعتقلين والسجناء الذين يعانون حالات طارئة الى المستشفيات ، ولا زالت أغلب مرافق الاعتقال والسجون تفتقر الى كادر طبي ومعدات طبية مناسبة، وتقوم وزارة العدل وبشكل دوري تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي العدل والصحة لمعالجة مثل هذا الحالات ، وغالبا تأخر حسم قضايا الموقوفين هو احد اسباب هذا الاكتظاظ كما في السجون المركزية بالبصرة والحلة والعمارة والمثنى .

ليس من السهل الحصول على ارقام دقيقة للمعتقلين والمحكومين ، وجميع المعتقلين مودعين تحت سلطة المؤسسات الحكومية وهي وزارات العدل والداخلية والدفاع ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وتقوم وزارة العدل وبشكل دوري إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية وفقا للقانون ، الا ان هؤلاء لا يتلقون اي تأهيل او تدريب متخصص للانتقال من مرحلة السجن الى مرحلة الافراج والحرية .

وفي (٤ كانون الاول ٢٠٢٢)، دائرة اصلاح الاحداث التابعة لوزارة العدل بينت عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم ، حيث بلغ عددهم (٩٠) حدثاً، بينهم (٤١) حدثاً موقوفاً تم الإفراج عنه و(٣٨) تخلية بعد انتهاء المحكومة و(١٠) بالإفراج الشرطي.

التعذيب وسوء المعاملة الانسانية او المهينة :

بشكل دوري ومستمر ، يتم رصد وتوثيق التعذيب من قبل المؤسسات الامنية في حالات (الاعتقال ، الاحتجاز ، التحقيق ، المحاكمة ، واحيانا حتى بعد اقرار الحكم من المحكمة) ، واكثر حالات التعذيب منهجية وعالية الخطورة ، هي اثناء التحقيق ، وكثير من الشكاوى التي يتم توثيقها هو الاكراه على الاعتراف بالجريمة من خلال التعذيب ، الامر الذي ادى الى تضليل القضاء العراقي والمحاكم المختصة ، وحالات التعذيب لا تقتصر على نوع الاتهام او المكان او المؤسسة الامنية ، حيث تمارس بشكل منهجي ، وكثير من ضحايا التعذيب يتردد من تقديم الشكوى ، خوفا من الانتقام من بعض رجال الشرطة .

في محافظة النجف تموز ٢٠١٩ ، وفي حالة وفاة المتهم (م.ر.ع) اثناء التحقيق ، وعند متابعة الحالة ، كانت اجابة الشرطة ان المتهم مريض ولا يوجد اي تعذيب ، لكن تفاصيل تقرير (قسم الطب العدلي) في دائرة صحة النجف اثبت ان الوفاة كانت بسبب التعذيب .

وخلال الاحتجاجات في يوم ٢٠ كانون الاول ٢٠٢٠ وفي سابقة خطيرة وهي الاولى من نوعها في العراق حين قامت السلطات العراقية بنشر صور واسماء مجموعة من الاطفال الذين تم اعتقالهم واحتجازهم دون مبرر قانوني واضح ، وممارسة التعذيب بحقهم ، وهو خرقا واضح للضمانات القانونية للدستور ، واجراء يعاقب عليه قانون رعاية الاحداث من المادة (٦٣) (اولا - لا يجوز ان يعلن عن اسم الحدث أو عنوانه أو اسم مدرسته أو تصويره أو أي شيء يؤدي الى معرفة هويته) ، وهو ايضا انتهاك جسيم للمواثيق الدولية ومنها اتفاقية حقوق الطفل الملزمة للعراق .

وفي شهر ايار ٢٠٢٠ تم توثيق انتهاكات جسيمة لقوات حفظ القانون مع الطفل (ح س) ، حيث تم الاساءة اليه لفظيا وجسديا دون مبرر وتصرفات مهينة وسلوك لا اخلاقي من قبل الشرطة ، مما اثار الراي العام ، ورغم اعلان لجنة تحقيق ، الا انها لا تكون كافية ، حيث يتم اختيار قوات حفظ القانون المختصة بحماية المتظاهرين دون وجود معايير المهنية والسلوك الاخلاقي ، وغياب الكفاءة او المعلومات بمعايير حقوق الانسان .

وفي شهر ايلول ٢٠٢١ في محافظة المثنى ، تعرض السيد (س و غ) الى سوء المعاملة والاهانة اللفظية مع التعذيب باشكال مختلفة ، وفقا لتهمة غير واقعية ، ورغم الشكاوى التي قدمت للمؤسسات الحكومية ومحكمة حقوق الانسان ، الا انها وحسب ما ذكر الضحية ، الاستجابة ضعيفة ، ويشعر بعدم الاهتمام ، نتيجة تحوله من برئ الى متهم .

الاستخدام المفرط للقوة :

في محافظة بابل وخلال شهر ايلول ٢٠٢١ ، اكدت الحكومة العراقية انتزاع الاعتراف تحت التعذيب في قضية المتهم علي كاظم عبد حميدان ، والذي تعرض للتعذيب للاعتراف بقتل زوجته ، والتي تم العثور عليها حية في وقت لاحق في محافظة اخرى ، ووفقا لحوار الضحية علي ، فقد تم ضربه بالعصا ، ولكمه لساعات متواصلة ، وضربه على اقدامه باستخدام الكهرباء ، اضافة الى الاساءة اللفظية ، والتعليق للجسم من جهات مختلفة ، وسوء المعاملة المهينة واللا اخلاقية من قبل ضابط التحقيق .

ورغم مطالبة علي باجراء الكشف الطبي من قبل المحكمة خلال فترة التحقيق ، الا ان قسم مكافحة الجريمة في منطقة (السدة) ، عمل على تاخير الكشف الطبي ٣٥ يوم ، لاجل زوال اثار التعذيب ، ولقد اثار القضية الراي العام ، الامر الذي استدعى متابعة رئيس مجلس الوزراء العراقي ، والذي شدد على اجراء التحقيقات ومعاينة القائمين بالتحقيق .

وفي محافظة بابل في ٣٠ كانون الاول ٢٠٢١ ، نفذت قوة امنية مدمرة احد المنازل في منطقة (جبلة) شمال مدينة الحلة (منزل الضحية رحيم كاظم الغريبي) ، وعملت بشكل متعمد استخدام القوة المفرطة ، والتي ادت الى قتل ١٤ من بينهم نساء واطفال ، وكانت جريمة عالية الخطورة وتؤشر على استغلال الوظيفة الحكومية في المؤسسة الامنية وايضا استخدام السلطة وتضليل الحكومة بمعلومات غير صحيحة ، بداعي الانتقام الشخصي ، وفي اللحظات الاولى من الجريمة عملت شرطة محافظة بابل الى تضليل الحكومة الاتحادية والرأي العام بمعلومات غير صحيحة ، وقد اتخذت الحكومة الاجراءات التحقيقية وتابع التحقيق رئيس جهاز الامن الوطني ، ورغم اعتراف ١٤ مسؤول امني من بينهم ضباط بالجريمة ، الا ان تفاصيل التحقيق واجراءات القضاء ما زالت غير معلنة .

حقوق المرأة :

- غياب التكافؤ بين الرجال والنساء قائم ومستمر وبارز في جوانب محددة من الحياة العامة ، إلى درجة أن النساء لا يتحكمن بقرارات حياتهن، ويخضعن لأشكال مختلفة من العنف، وبعيدات من عمليات صنع القرار على المستويات كافة، وقد وصل ذلك إلى مستويات تنذر بالخطر ، ويرافق ذلك تعزيز التمييز في المؤسسات الحكومية ووسائل الاعلام ، ورغم وجود الكوتا للنساء في البرلمان ٢٥% ، الا ان نسبة وجود المرأة في الهيئات الاخرى لا تشكل نسبة ٢% في المناصب المتقدمة من منصب مدير عام الى وزير ، ولا يوجد مناصب على مستوى المحافظات (مدير عام ، او رئيس جامعة ، وفي حالة نادرة جدا منصب عميد كلية) .

- ما زال قانون مناهضة العنف الاسري ، بعيد عن الاهتمام في البرلمان منذ عام ٢٠١٥ ، ولا تتوفر اي تشريعات او خطط منصفة للمرأة ، واعلنت الحكومة العراقية في ٢٤ كانون الاول ٢٠٢٠ الخطة الوطنية الثانية للقرار ١٣٢٥ للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٤) والتي تضمنت ركائز (الوقاية ، الحماية ، المشاركة) ، الا ان الحكومة لم توفر الدعم المالي للتنفيذ ، وتعمل البعثات الدولية بالتعاون مع المنظمات المحلية والمؤسسات الحكومية بتنفيذ أنشطة الخطة على المستوى الاتحادي او المحلي ، الا انها غير كافية لتحقيق اهداف ومؤشرات الخطة .

- ازادت حالات انتحار النساء بشكل ملحوظ خلال السنوات ٢٠١٩-٢٠٢١ ، حيث سجلت محافظات كربلاء ، والمثنى ، والناصرية ، وبغداد ، عشرات لانتحار نساء وقتيات ، وعند تقصي الحقائق لبعض منها يلاحظ انها جريمة قتل وليس انتحار ، وكثير من النساء التي يتم انتهاء فترة السجن لها ، فأنها تتعرض للتهديد بالقتل او اللجوء الى محافظات اخرى طلبا للامان ، والتي يتم استغلالها بأعمال مختلفة.

- رحبت المنظمات الحقوقية تشريع قانون الناجيات الإيزيديات في آذار ٢٠٢١، ويعترف القانون بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد النساء والفتيات من الأقليات الإيزيدية والتركمان والمسيحية والشبك - بما في ذلك الاختطاف والاستعباد الجنسي والزواج القسري والحمل والإجهاض - كإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

الزواج القسري و المؤقت و المبكر

لقد أصبح الزواج القسري والمؤقت والمبكر استراتيجية للبقاء الاقتصادي بالنسبة للعائلات التي تعيش في الفقر، في سياق الصراع المستمر وانعدام الأمن، مما يجعلهم يقررون بتزويج فتياتهن مبكراً مع فكرة أن هذا يعفيهم من الأعباء المالية والأمنية. في دراسة لعام ٢٠١٩، تقريباً ٥١ بالمئة من الزوجات القسرية التي تم الدخول بها بسبب الحافز الاقتصادي ، ما يقدر بنسبة ٢٤ بالمئة من الفتيات يتزوجن قبل سن ١٨ ، وازدادت حالات الزواج المبكر اثناء جائحة كوفيد ١٩ ، حيث تأثرت العوائل الفقيرة وعدم قدرتها على توفير متطلبات العئلة نتيجة توقف العمل بسبب حظر التجوال .

التمييز ضد النساء العراقيات المنحدرات من الأصول الإفريقية

يشكل العراقيون المنحدرين من أصل أفريقي ، ويشار إليهم أيضاً بالعراقيين الأفارقة ، حوالي ١,٥ إلى ٢ مليون من سكان العراق. وعلى الرغم من أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ينص على أن جميع العراقيين متساوين ، وبشكل أكثر تحديداً ، يحظر العنصرية والكرهية العرقية أو الدينية ، لا يزال العراقيون من أصل أفريقي مستبعدين من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق. يتم الإشارة بشكل غير معتاد على العراقيين المنحدرين من أصل أفريقي كـ "عبد" (بمعنى "عبد") و "أسود" (تعني "أسود") إلى التمييز المستمر للعراقيين الأفارقة وتنعكس الوضع الاجتماعي المستمد من نمط منهجي للتمييز الاجتماعي الذي تطور على مر القرون.

تواجه النساء المنحدرات من أصل أفريقي التأثير المشترك للتمييز بين الجنسين والتمييز العنصري. تؤثر انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بشكل غير متناسب على النساء الأفريقيات العراقيات والمدافعات الأفريقيات عن حقوق الإنسان اللاتي يواجهن تهديدات خطيرة على سلامتهن ورفاهيتهن. فشلت الحكومة العراقية بالاعتراف أو تنفيذ أي مبادرات تعليمية لمعالجة وصمة العار على كونها من أصل أفريقي في العراق ولم يتم تنفيذ هذه التشريعات بعد، لمنع التمييز العنصري أو حماية الأقليات من التهميش. وبسبب إهمال الحكومة العراقية للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي سمحت بالتمييز والتهميش اللذان يتعرضن له.

إن النقص الواضح في البيانات الإحصائية حول العراقيين الأفارقة يعكس أيضاً إهمال الحكومة العراقية للمجتمع العراقي المنحدر من الأصول الإفريقية. أفادت المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات بأنها تشعر بالقلق تجاه عدم وجود معلومات عن ظروف العراقيين المنحدرين من أصل أفريقي. لم تقم الحكومة العراقية بنشر أية معلومات رسمية تتعلق بالعراقيين الأفارقة.

عدم توفير الظروف المعيشية، والتعليم والتوظيف الملائم للنساء العراقيين المنحدرين من الأصول الإفريقية

أدى التمييز المنهجي المستمر ضد العراقيين المنحدرين من أصل أفريقي إلى ارتفاع معدلات الفقر بين نوعهم ، والذين يعيش الكثير منهم في مناطق مهمشة حيث يتعرضون لخطر الإخلاء ، وعدم توفر المياه النظيفة ، ومرافق الصرف الصحي المناسبة، والكهرباء الكافية. أقر المفوض السامي العراقي لحقوق الإنسان بأن النساء من الأقليات ، وخاصة النساء العراقيات المنحدرات من أصل أفريقي ، يفتقرن إلى التعليم والعمل. في الواقع ، قد يكون الافتقار إلى فرص العمل ، والدخل المنتظم ، والتعليم من أهم التحديات

التي تواجه النساء العراقيات المنحدرات من أصل أفريقي اليوم. تعاني النساء الأفريقيات العراقيات من معدلات بطالة أعلى بالمقارنة مع المرأة العراقية عموماً ، ونتيجة للتمييز العنصري والجنسي المتقاطع مع الإقصاء الاقتصادي الناجم عن ذلك ، عندما تقوم النساء الأفريقيات العراقيات بالحصول على عمل آمن ، عادة ما تكون قادرة على العثور على وظائف وراثية مثل العمل المنزلي.

عدم إمكانية الحصول على المشاركة السياسية للنساء العراقيين المنحدرين من الأصول الإفريقية

يفتقر العراقيون المنحدرون من أصل أفريقي إلى التمثيل والمشاركة السياسية الكافية. ليس لديهم حصص عرقية خاصة بهم في البرلمان العراقي، على عكس الجماعات العرقية والدينية الأخرى في العراق وتم استبعادهم من مجلس النواب. لم يتم إدراج أي عراقي منحدر من أصل أفريقي ليتم انتخابه لعضوية المجلس ولم تُدرج النساء الأفريقيات العراقيات في الحكومة أو تنفيذ السلام أو غير ذلك من أدوار صنع القرار. لم تصعد أي امرأة منحدر من أصل أفريقي إلى منصب سياسي رفيع المستوى. يدعو المدافعون عن حقوق الإنسان إلى التمثيل الثابت في الحكومة، كما هو الحال مع الأقليات الأخرى، ولزيادة الإجراءات الأمنية.

على الرغم من الضمانات الدستورية، هناك حاجة واضحة لقانون مكافحة التمييز والتعليم الإلزامي على الأقليات العرقية، بما في ذلك الأفارقة العراقيين. صادق أعضاء البرلمان العراقي على مشروع قانون حماية التنوع ومناهضة التمييز، لكنه لا يزال متوقفاً أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب. حثت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الحكومة العراقية على اعتماد مشروع قانون حماية حقوق الأقليات الدينية والإثنية، ومشروع قانون حماية التنوع وحظر التمييز. ويهدف القانونين إلى القضاء على التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأمة أو الأصل الاجتماعي. علاوة على ذلك، توصي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وزارة التعليم باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن حوادث التمييز المحددة في مجال التعليم.

وفي شهر كانون الثاني ٢٠٢٢، تحققت مبادرة ايجابية من شبكة الاعلام العراقي، حيث تم توظيف الشابة (رندا عبد العزيز) من ذوي البصرة السوداء، مذبة اخبار على قناة العراقية الحكومية.

الصحفيين والاعلام :

في بغداد والمحافظات التي شهدت تظاهرات، تم توثيق أكثر من ٦٠٠ حالة انتهاك، منها ٥ اغتالات و٢٢ إصابة نتيجة تغطية التظاهرات، و٨٥ تهديداً بالقتل والتصفية الجسدية، إضافة إلى إغلاق ٣٠ وسيلة إعلام، وخلال شهر كانون الثاني ٢٠٢٠ تم اغتيال الصحافي أحمد عبد الصمد ومصوره صفاء غالي في البصرة على أيدي مسلحين مجهولين، بعد مغادرة الصحفيين مكان الاحتجاج.

وخلال عام ٢٠٢٠ تم حصول ٣٠٥ انتهاكات ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في البلاد، تضمنت اغتيال ٤ صحفيين، وإصابة ١٠ آخرين، وهناك حالتا تهديد بالقتل والتصفية الجسدية، واعتقال ٧٤ صحفياً، واعتداء على ١٦٧ آخرين، و١٤ هجوماً مسلحاً ضد صحفيين ومؤسسات إعلامية، إضافة إلى إغلاق ٣١ قناة فضائية ومؤسسة إعلامية، وكذلك ٣ حالات لرفع دعاوى قضائية وإصدار أحكام وأوامر مذكرات قبض بحق صحفيين

وفي كردستان لا يختلف الوضع حيث في كانون الأول ٢٠٢٠، اعتقلت سلطات إقليم كردستان العراق خمسة صحفيين على الأقل على خلفية تغطيتهم للاحتجاجات الشعبية، وحظرت بث قناة "NRT" لمدة مؤقتة لذات السبب، بعد أن اقتحم قوات الأمن "الأسايش" مقر القناة وحطمت ونهبت محتوياتها، وفي آب ٢٠٢٠، لقي الصحفي هونر رسول مصرعه أثناء تغطيته للاحتجاجات الشعبية في مدينة رانية بمحافظة السليمانية، وأرجعت الجهات الرسمية سبب وفاته إلى نوبة قلبية، وتجاهلت فتح تحقيق شفاف في الحادثة.

وحسب تقرير مركز ميتر و لعام ٢٠٢١ شهدت مدن إقليم كردستان العراق (اربيل، السليمانية، دهوك، حلبجة)، (٣٥٣) انتهاكا بحق صحفي/ة و مؤسسة اعلامية، وعلى الشكل التالي : صحفيون محكومين خارج اطار قانون العمل الصحفي ٤ ، وحجز دون مذكرات قضائية ٢٥ ، ومصادرة ادوات العمل الصحفي ٢٥ ، وهجمات و ضرب و اهانات ٨١ ، وتهديد ١٣ ، واخذ تعهدات خطية من الصحفيين ٦ .

التوصيات :

- ١- الكشف عن نتائج التحقيق للجنة العليا لتقصي الحقائق في مكتب رئيس الوزراء والمشكلة بالأمر الديواني ٢٩٣ لسنة ٢٠٢٠ للتحقيق بالانتهاكات أثناء تظاهرات تشرين ٢٠١٩ وما بعدها من اغتيالات ، وتعويض ضحايا الانتهاكات بما يتلائم والضرر .
- ٢- ندعو السلطات القضائية ، والادعاء العام الى التحقيق في جميع حالات الاغتيال والاختطاف والاعتقال التعسفي وحالات الاعتقال غير القانوني بما يحقق مبادئ العدالة وسيادة القانون .
- ٣- ندعو البرلمان العراقي الى متابعة اجراءات التحقيق العادل والشفاف والعمل على ملاحقة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات وعدم الافلات من العقاب للانتهاكات التي ادت الى قتل وجرح واختفاء الشباب المتظاهرين .
- ٤- الاسراع بتشريع قانون مناهضة العنف الاسري ، وقانون العقوبات العراقي ، وقانون حماية الطفل ، وقانون حرية التعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر السلمي وقانون مناهضة التعذيب .
- ٥- دعم وتنفيذ الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الامن ١٣٢٥ ، ودعم مشاركة المرأة في صنع القرار على كافة المستويات من خلال توفير كوتا في الهيئات العامة في الدولة .
- ٦- التنفيذ الفعال للخطة الوطنية لحقوق الانسان (٢٠٢١-٢٠٢٥) بما فيها الاقسام الخاصة بمناهضة التعذيب وسوء المعاملة من خلال تدريب مؤسسات انفاذ القانون والادارات السجنية .
- ٧- بناء السجون والحد من الانتهاكات ، وتوفير بيئة امنة للنزلاء بما يتلائم مع معايير نيلسون مانديلا .
- ٨- اتخاذ خطوات لتحسين الظروف المعيشية للنساء الأفريقيات العراقيات ، بما في ذلك ضمان حصولهن على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المناسبة والكهرباء الكافية.
- ٩- سن السياسات وتنفيذ البرامج التي تزيد من فرص العمل المجدية ، بأجور ملائمة للعيش ، للنساء الأفريقيات العراقيات ومعالجة التمييز المنهجي ضد النساء العراقيات المنحدرات من أصل أفريقي.
- ١٠- ضمان المشاركة السياسية الهادفة للنساء الأفريقيات العراقيات ومجتمعاتهن ، وسن حصة للتمثيل تماشيا مع الاقتباسات المماثلة للأقليات العرقية والدينية الأخرى.
- ١١- إقرار مشروع قانون حماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية ، بما فيها مشروع قانون حماية التنوع ومنع التمييز.